الطائفية و مستقبل النظام السياسي في العراق *

م.م. لقمان حكيم رحيم/ كلية القانون و السياسة/ جامعة التنمية البشرية

المقدمة

شكل تغير نظام الحكم عام ٢٠٠٣ منعطفاً استثنائياً في تاريخ العراق وانظمته السياسية، وكان يفترض بهذا التغير ان يقود الى اعادة بناء الدولة العراقية الجديدة وفقاً لروحية الانظمة السياسية الديمقراطية الليبرالية، وذلك لحل ما اعتبر مشكلةً مزمنة فيما يخص علاقة المواطن بوطنه وعلاقة بقية المكونات بالهوية الجامعة المفترضة لوطن واحد. ورغم ان هذا التغير لم يكن ذاتياً (اي من خلال قوى الشعب العراقي نفسه بل جاء بمساعدة قوى اجنبية خارجية وهي التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة)، إلا انه كان من المؤمل النجاح في هذه المهمة اسوة بتجارب شعوب اخرى كألمانيا واليابان والنمسا وكوريا الجنوبية وايطاليا...الخ وهي كلها تجارب لم تثبت نجاحها فحسب بل تفوقها الحاسم اقتصادياً وتقنياً بل والأهم ثقافياً و قيمياً من خلال ارساء مبادئ الديمقراطية والمشاركة والاقصاء النهائي لروح التسلط والدكتاتورية، وايجاد الثوابت الوطنية المشتركة وبناء هوية وطنية – انسانية بنفس الوقت و بنجاح ظاهر.

مما لاشك فيه ورغم طغيان العامل الخارجي، إلا ان التحول المار ذكره لا يمكن اتمامه بدون وجود النخب القادرة على قيادة هذا التحول من داخل الشعب والقادرة على الهام هذا الشعب وقيادته بشكل سلس بإتجاه هذا التحول، وتقوم هذه النخب بإيجاد الثوابت وتقويتها والقفز فوق الاختلافات والشكوك التاريخية، وبناء جسورٍ من الثقة والتعاون المتبادلين والمساهمة بصنع الهوية المشتركة، علما بأن هذه الالية لا تتم كما هو مؤكد بين ليلة وضحاها بل ستجتاز العديد من منعطفات الشك والفوضى والبلبة والصراعات المتمحورة حول الرؤى التاريخية المثيرة للاوهام والتصورات الخادعة ناهيك عن المشاكل الآنية الملحة والآمال المستقبلية الطموحة. لكن ما حصل في العراق بعد ٢٠٠٣ كان هو العكس تماماً لكل ما ذكر فقد عجزت المجموعات السياسية التي قادت العملية السياسية عن حل اي نوع من الاشكالات التاريخية ناهيك عن تعميقها وصنع المزيد منها، ولم تضع صناعة دستور عراقي جديد في ٢٠٠٥ نهاية لكل هذا، وكان من بين اخطر هذه السلبيات، مشكلة الطائفية في العراق، فالمعروف ان العنصر المسلم في العراق والذي يشكل نسبة تزيد على ٩٠% من مجموع الشعب العراقي، ينقسم الى طائفتين رئيسيتين هما الطائفة السنية والطائفة الشيعية (تعتبر الطائفة السنية هي الاكبر اذا اغفل حساب العامل القومي، لكن بوجود الخلافات السياسة التي تقسم بين السنة العرب و السنة الاكراد، يصبح الشيعة هم الاغلبية سياسياً) وقد تحول هذا الاختلاف الى خلاف سياسي بشع بدأ بالتزايد والاتساع في عصرنا الحديث حتى انفجر عن اول حرب اهلية طائفية في الشرق الاوسط في العصر الحديث وكان ذلك في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٦-٢٠٠٨، ولم تنتهي هذه الحرب بجهود النخب السياسية (والتي اذكت هذه الحرب بدل السعي

* قدم هذا البحث في المؤتمر العلمي الدولي الاول لجامعة التنمية البشرية/السليمانية/نيسان ٢٠١٤

لاطفائها للأسف الشديد) بل نتيجة وصول المتحاربين الى قناعة باستحالة كسب هذه الحرب، وهذا يعني ضمنا ان اسباب الاقتتال مازالت كامنة في صميم النظام السياسي الحالي والذي يؤكد على الصيغة الطائفية (السبب الاساس للحرب) لذلك يبرز لدينا سؤال اساسي عن مستقبل هذا النظام وقدرته على البقاء مع وجود العامل الطائفي واحتمال عودته بقوة، لاسيما مع التغيرات السياسية العميقة التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط حالياً والمتمثلة بصعود الاسلاميين مع ما يعنيه ذلك من احتمال غلبة الشكل الطائفي اقليمياً على الصراعات السياسية.

ويحاول هذا البحث الاجابة عن الاشكالية التالية:

(هل أن الطائفية ستكون هي السبب وراء انهيار نظام و دستور ٢٠٠٥ ؟ أم ان الطائفية هي السبب بقاء وقوة ديمومة هذا النظام بغض النظر عن المصلحة الوطنية في بناء بلد ديمقراطي تعددي متطور وآمن).

لهذا فأن الفرضية ستتمحور حول الفكرة التالية:

(أن الطائفية السياسية والتي هي ابرز نواتج نظام دستور ٢٠٠٥، ستكون في النهاية هي سبب تحكم و انهيار هذا النظام وهذا هو تناقض النظام السياسي العراقي الرئيسي).

وقد تم اعتماد منهج مزيج من المنهج التاريخي والمنهج النظمي بشكل تحليلي مكثف.

وقد تم اعتماد الهيكلة التالية:

المقدمة

المبحث الاول: الطائفية في النظام السياسي العراقي ١٩٢١-٢٠٠٣.

المطلب الاول: الطائفية كمفهوم والطوائف في العراق.

المطلب الثاني: النظام السياسي العراقي وحجم الطائفية فيه قبل ٢٠٠٣.

المبحث الثاني: الطائفية السياسية بعد ٢٠٠٣.

المطلب الاول: الطائفية السياسية ودورها في النظام السياسي والقوى السياسية لدستور ٢٠٠٥.

المطلب الثاني: دور الطائفية السياسية في تقرير مستقبل النظام السياسي في العراق

الخاتمة والنتائج

المبحث الأول: الطائفية في النظام السياسي العراقى ١٩٢١-٢٠٠٣

يتسم العراق كبلد بالتعددية والتنوع القومي والديني والمذهبي، فعلى المستوى القومي يتوزع العراقيون بين العرب والكورد والتركمان والأشوريين وغيرهم، وعلى المستوى الديني بين المسلمين والمسيحين وبعض الأقليات الدينية مثل الصائبة والايزيدية، وطيلة عقود من السنين عاش العراقيون في ظل هذه التعددية، فضلاً عن ان الكثير من هذه المكونات أسهمت في بناء الدولة العراقية منذ تأسيسها عام ١٩٢١، بيد ان الحكومات العراقية ولاسيما بعد عام ١٩٦٣، الى عام ٢٠٠٣ مارست سياسات الإقصاء والقمع وإنكار الخصوصية الثقافية والحضارية لهذه المكونات المجتمعية، وسنوضح في ورقتنا البحثية ومن خلال المطلب الأول الطائفية في النظام السياسي العراقي ١٩٢١-٢٠٠٣ ومجمل الأراء بصدد ذلك.

المطلب الأول: الطائفية في النظام السياسي ١٩٢١-٢٠٠٣

يجب الحديث عن ان سبب قيام الدولة العراقية أصلاً كانت ثورة العشرين والتي أضطلع الشيعة لاسيما في الفرات الأوسط (النجف وكربلا الديوانية والسماوه والحله...الخ) بالدور الأكبر وكان الشيعة، كبقية العراقين يحلمون بناء دولة مستقلة حقيقية في العراق ولم يكن لهم تطلعات طائفية والدليل على هذا أختفاء أي شعارات طائفية رغم قيادة المرجعية للثورة آنذاك بالأضافة الى المطالبة بتولية عرش العراق لأحد أولاد الشريف حسين (شريف مكة) رغم كونه من عائلة سنية وذلك امتثالاً لمطالب القوميين آنذاك، ومع هذا فقد أصيبت المرجعية بخيبة أمل مريرة عندما وافق فيصل على بناء دولة تحت السيطرة الانكليزية (فقد تعلم فيصل درس عدم جدوى مناكفة القوى الكبرى بعد أن خسر عرشه الأول في سوريا أمام الفرنسيين).

لذلك قررت المرجعية مقاطعة النظام العراقي (رغم انها كانت السبب في ولادته)، وشهدت ولادة الدولة العراقية أول شرخ طائفي، عندما قررت المرجعية مقاطعة هذه الدولة (لأسباب وطنية ورفضاً للأحتلال) رغم كل جهود فيصل، وهكذا أصبح النظام اكثر سنية لا سيما مع وجود النخب العليا التي جاءت مع الملك فيصل، من الحجاز (نوري السعيد طه وياسين الهاشمي، وناجي السويدى، جميل المدفعي، أمين العمرى، مولود مخلص... الخ).

وكذلك طبيعة النخب والعوائل في بغداد والتي هي في معظمها عوائل سنية[1]. وهكذا ظل الشيعة يمثلون ديكوراً لنظام صفته الأساسية سنية حتى الحرب العالمية الثانية، رغم ان هذا الشكل الطائفى للنظام لم يؤثر على تركيبة المجتمع الإ بشكل طفيف والذي بقي على أصوله التعايشية التقليدية.

وبعد الحرب العالمية الثانية سعى طرفان متناقضان لكسب الشيعة العراقيين بكل قوة الى جانبه، هما النظام الملكي (عبر محاولة أسناد مناصب أكثر أهمية للشيعة مثل رئاسة مجلس الأعيان وتعين أول رئيس وزراء شيعى وقرار الوصي الزواج من شيعية... الخ).

(١) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ج٤،بغداد، دارالشؤون الثقافية العامة، جروس ثرس، ١٩٩٠، ص٥٢.

والشيوعيين الذين رأوا في بؤس الفلاحين المهاجرين الشيعة من جنوب العراق الى المدن (والذين أطلق عليهم لاحقاً الشروك) أفضل بيئة يمكن كسبها للدعوة البروليتارية لمهاجمة النظام وهذا ما حصل فعلاً في وثبة كانون ١٩٤٨ (اثر توقيع معاهدة بورتسموث بين أول رئيس وزراء شيعى صالح جبر وبريطانيا).

ثم جاء ظهور عبدالناصر يزيد من تأزم النظام حتى سقوطه في ١٩٥٨.

وفي زمن عبدالكريم قاسم بدأ الاستقطاب حاداً، لكن بشكل أيدلوجى (لاطائفي) بين الشيوعيين (غالبيتهم من الشيعة) وبين القومين (غالبيتهم من السنة) دون أن ننفي وجود أختلاطات طائفية هنا وهناك. وبعد سقوط قاسم بدأت مرحلة أضطهاد واسعة للشيوعين، وهنا بدأت لأول مرة عملية الربط بين الشيعة والاضطهاد ومما زاد الأمور هو طائفية النظام في ١٩٦٣-١٩٦٨ مما أبرز ولأول مرة (منذ ثورة العشرين) دوراً سياسياً للمرجعية (سيد محسن الحكيم).

وبعد مجئ البعثيين (١٩٦٨-١٩٧٩) بدأت مرحلة واسعة جداً من تبعيث الشيعة وإعادة دمجهم بالكامل وبشكل (ستالينى صارم) بالدولة الجديدة أسوة بالسنة والأكراد.

لكن أنفجار الثورة الايرانية (١٩٧٩) وبعدها الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠) أظهر و لأول مرة دور الأحزاب الشيعية (والتي تأسست في أوائل فترة قاسم للرد على تحدى الانتشار الشيوعي في المجتمع الشيعي وليس للرد على السنة)* في مقارعة النظام، ومما زاد في إظهار الجانب الطائفي هي سياسة الأرض المحروقة التي أتبعها النظام البعثي التي كانت تفي ليس اضطهاداً للشيعة في هذه الأحزاب فقط بل لكل أقرباءهم ومعارفهم ممازاد من حلقة الشعور بالأضطهاد الطائفي عند الشيعة، وأزياد الهوة بين النظام وبين عموم المجتمع الشيعى، وظل الوضع يزداد تأزماً حتى انفجار أول أنتفاضة شيعية في ١٩٩١ (عقب الهزيمة المذلة للجيش العراقي، الذي كان غالبية جنوده البسطاء من الشيعة في عاصفة الصحراء).

وبدلاً من ان يعتبر النظام أحداث ١٩٩١ مؤشراً خطيراً لتنامي الاحساس الطائفي فإنه اعتبرها على طريقته مؤمراة إيرانية ضده (بغض النظر عن مدى الدعم الايرانى لها وهي مسألة مازالت تشير جدلاً تأريخياً واسعاً).

واستخدام ابشع انواع القمع الطائفي في التأريخ العراقي مسجلاً حادثة الاعدامات والمقابر الجماعية الطائفية (وهي سابقة أرتكبها النظام مع الأكراد أولاً قبل الشيعة بعدة أشهر).

ومنذ ذلك الحين بدأت حملة مكتومة لتطئيف المجتمع العراقي وتهميش الشيعة فيه على المستوى الاجتماعي والأقتصادي والسياسي، لاسيما خلال سنوات الحصار ١٩٩١-٢٠٠٣، في الوقت الذي أصبحت فيه قوى المعارضة المنفية ذات طابع طائفي بالكامل.

---

* إذ أيدت المرجعية تأسيس الحزب الإسلامي لاحباً بهذا الحزب، بقدر ما هو ضد الحكم القائم، وأن يكون أحد الموازين لهيمنة الحزب الشيوعي العراقي.

راجع: رشيد الخيون، ١٠٠ عام من الإسلام السياسي بالعراق (٢) السنة، ط٢، دبي، الامارات العربية المتحدة، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠١٢، ص٦٣.

المطلب الثاني: الطائفية كمفهوم والطوائف في العراق

لابد من التفريف بين الطائفه والطائفية، فالأولى هي تكوين تاريخي وامتداد أجتماعي وارث طقوسى تواصل عبر اجتهادات فقهية ومواقف نظرية وعملية، اختلط فيها ماهو صحيح ومنفتح، وبما هو خاطئ وإنعزالي أحياناً، لكنها تكوين أصلي وموجود وتطور طبيعى، وليس أمراً ملفقاً او مصاغاً[١]. في حين أن الطائفية قضية نفسية تؤمن للفرد (الطائفي) هوية فرعية تجمعه بآخرين وتعزله عن أخرين، تتغذى بأوهام تاريخية – دينية – فقهية وتؤسس نفسياً شعور مشترك بالظلم أو بالسمو (حسب الوضع السياسي) وتترك عنده رفضاً عميقاً للآخر من نفس الدين (يتجاوز حتى الرفض للأديان الاخرى)، وغالباً مايتغذى هذا الشعور السيكولوجي باسباب أجتماعية – أقتصادية أو جغرافية مناطقية تنعكس أحياناً حتى في التمايز بين اللهجات والمناطق كل ذلك يأتي في قالب (ابهامى) كبير يشبه فقاعة تبدو كبيرة من الظاهر لكنها في واقع الحال هشه في حقيقتها وقابلة للاختفاء امام أية محكمة عقلية واسعة.

"أن الطائفية توجه سياسي يسعى للحصول على امتيازات أو مكافآت بأسم الطائفة أو أدعاء تمثيلها أو إثبات تمايزات عن الطوائف الأخرى، بهدف الحصول على مكاسب.[٢]

ان نشوء الدولة العراقية الحديثة ومنذ تأسيسها بسبب من عوامل داخلية وخارجية لم يضع قواعد وأسس توفر الضمانة الكامنة للحقوق والحريات الأساسية عموماً.

وبهذه العلاقة الجدلية بين الاستبداد واستمرار العنف وبين النعرات الأثنية والطائفية ينطلق (برهان غليون) لينصح الدولة التي " تنشدالاستقرار في نظامها السياسي والتطور في كيانها الاجتماعي في عقلها الثقافي ،أن لاتتبنى الاعتماد الاحادي الجانب على القوة المؤسسية لبلوغ تلك الاهداف . بل تبقى بحاجة ماسة الى تفعيل دور الوعي السياسي على نحو خاص وتثوير الوعي الاجتماعي على وجه العموم " [٣] .

لكن الأنظمة السياسية المتعاقبة عملت العكس و درجت على توظيف سياسته القسر والأكراه بمستويات متباينة في إطار تنظيم الأسس القانونية والسياسية الاجتماعية الاقتصادية للدولة أكثر من أعتمادها على أسس الرضا والطوعية والتعايش السلمي ضمن إطار المساواة في الدولة والمكانة، وهناك من يعتقد أن الطائفية مسألة متأصلة في المجتمع العراقي وهي قضية تاريخية، وربما البعض يعيدها الى التاريخ الأسلامى أيضاً فالخلاف على الخلافة وماصاحبها من المذاهب الفقهية، والاختلاف والاحترابات التي حصلت عبر التأريخ كانت هي الاساس للانقسام الطائفي الحالي.

والبعض أيضاً يحيلها الى قوانين الجنسية العراقية لاسيما قانون رقم ٤٢ لعام ١٩٢٤ الذى أوجد حالة من التباين في تعريف من هو العراقي، فالمواد أ ، ب من هذا القانون جاءت قبل ولادة الدستور العراقي نفسه، وكانت تحوى بذوراً

---

(١) عبدالحسين شعبان، قناة الجزيرة الفضائية، برنامج في العمق "الطائفية ومستقبل النظام السياسي في العراق "، ١٢نيسان/ابريل ٢٠١٣ .

(٢) المصدر نفسه.

(٣) هيثم الجنابي، أشجان وأوزان الهوية العراقية، بغداد، دار ميزوبوتاميا، ٢٠٠٧، ص١٢ .

لأنقسام المجتمعي خصوصاً عام ١٩٦٣ عندما شرع قانون أفترض شروط أعلى للحصول على الجنسية وأكتساب الجنسية، وتم اعتمادها من خلال عدد من القرارات الصادرة مما اصبح يعرف لاحقاً بمجلس قيادة الثورة، ومن خلال هذه العملية تم تهجير أعداد واسعة من الموطنين (الكرد الفيليين) نتيجة بما سمي بالتبعية الايرانية المزعومة، واستناداً الى هذه القوانين والى قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٦٦٦، والذى صدر يوم ١٩٨٠/٥/٧، كان هذا مقدمة للحرب العراقية الايرانية [١].

وهناك رأى آخر حول تأريخ الطائفية في العراق، ويرجعها إلى تأسيس الدولة التي تأسست لأسباب موضوعية التى أدت الى نشوء دولة ذات طبيعة سنية، بمعنى طريقة نشأة الدولة العراقية في عام ١٩٢١ وطبيعة النخب العليا التي جاءت مع الملك فيصل، ومن ثم المقاطعة الشيعية مع ثورة النجف ومع ثورة ١٩٢٠ هذا كله ساهم في أن تكون نشأة الدولة ذات طبيعة سنية، فوزارة عبدالرحمن النقيب، الوزارة الأولى، الذي كان قبل نشأة الدولة العراقية عندما كان الاحتلال البريطاني قائماً، كان هناك تمثيل شيعى، وليس مشاركين أصليين في إدارة الدولة والحكومة، وهذه العوامل أنتجت لاحقاً ممارسات طائفية على مستوى الدولة، وهذا ليس خفياً، الجميع يتذكر في الرسالة الشهيرة الذى أرسلها السيد محمد حسين كاشف الغطاء الى الملك غازي في عام ١٩٣٥ [٢].

والتي يطلق عليها في الأدبيات الشيعية تسمية (مطالب الشيعة)، وتحدثه فيها عن التميز القائم داخل الدولة العراقية وكان يقول "الوظائف للآخرين ونحن لنا التجنيد الألزامى" * وهذا الكلام تكرس بعد الثورة ١٩٦٣، لأن النخب العسكرية بمجملها كان النخبة السنية.

(١) يحى الكبيسى، عشرة أعوام بعد الاحتلال الامريكي للعراق، ندوة أقامتها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ١٠-١١ نيسان/ أبريل ٢٠١٣.

(٢) عبدالرزاق الحسني، مصدر سبق ذكره، ص٦٠ .

* لعل الوثيقة الأولى عن السؤال الطائفي كانت في الرسالة للسيد محمد حسين كاشف الغطاء عام ١٩٣٥،وضمت ١٢ مادة جاءت في المادة الاولى منها : لقد أستند الحكومات العراقية ، منذ تأسيسها حتى اليوم سياسة لاتتفق مع مصالح الشعب، وأتخذت نهج التفرقة الطائفية أساساً للحكم، فتمثلت أكثرية الشعب بوزير واحد او وزيرين، ممن يسايرون السلطة في سياساتها على الاكثر، وعلى مثل هذا الاساس سارت الحكومة في سياسة التوظيف، فظهر التحيز صريحاً في إنتقاء الموظفين وكبار رجال الدولة رغم ان جميع الدساتير العراقية قد نصت على المساوات من الحقوق والواجبات بين جميع العراقين بلا أي تميز قومي أو طائفي .فلإيجاد الأستقراروالطمأنينة في نفوس الشعب ورفع التفرقة بين أبناء الأمة، يجب أن يساهم الجميع فكل دوائر صنع القرار، وفي سائر وظائف الدولة، كما يساهم في الجندية والضرائب.انظر: عبدارزاق الحسن، المصدر نفسه، ص٧٠ .

المبحث الثاني: الطائفية السياسية بعد ٢٠٠٣

ترسخت الطائفية السياسية بشكل صريح ومعلن وأعتبرتها الاحزاب التي شاركت في مجلس الحكم الانتقالي سواء الشيعة منها أو السنية غنائم، بمعنى من المعاني جئ بقادة هذه الأحزاب كأمراء للطوائف وكأصحاب أمتيازات حصلو فيها على مكاسب من خلال هذه التوليفة.

ودخلت على خط الموضوع قضية أساسية ساهمت في تقوية الطائفية مثل الحديث عن قانون أجتثاث البعث (الذي أصبح قانون المسائلة والعدالة لاحقاً)، وموضوع المخبر السري، وموضوع مادة (٤) أرهاب، كلها أشكالات ماتزال تواجه العملية السياسية. لاتواجه الشيعة ولاتواجه السنة بل تواجه المجتمع العراقي برمته لأن هناك نوع من التداخل والتفاعل مابين الكيانات والكتل السياسية سوف نطرحها من خلال المطلب الأول.

المطلب الأول: الطائفية السياسية ودورها في النظام السياسي والقوى السياسية لدستور ٢٠٠٥

لقد ضم الصراع في العراق بعد نيسان/ آبريل ٢٠٠٣ طرفين، أساسين هما طرف المنتصرين أو من يعتقدون أنهم منتصرون، ومن ثم فهذه هي اللحظة التاريخية التي لن تتكرر لتثبيت مطالبهم القومية والمذهبية، بل وحتى التاريخية (الشيعة والكرد)، وطرف المهزومين الذين وجبت معاقبتهم (السنة العرب).

وقد كرست طريقة تعامل الاميركين مع السنة بوصفهم أقلية، شكل هذا الصراع ليتحول إلى امر واقع ومن ثم فإن عملية بناء الدولة ككل كانت نتاجاً لتوازن قوى مختل، في لحظة المنتصرين، وتهميش المهزومين وكان النتيجة ان المهزومين ظلو ينظرون إلى السلطة القائمة بوصفها غلبة رؤى معينة تبرز تأويلاً محدداً لتأريخ العراق الحديث، وليس بوصفها سلطة ذات مشروعية يعترف بها الجميع وممثلة الجميع [(١)].

وقد تحدث بريمر في مذكراته عن توزيع العراقيين[(٢)] قائلاً "أن الشيعة يشكلون ٦٠% من مجموع السكان، والكرد يشكلون ٢٠%، والأقلية السنية العراقية العرب، تشكل نحو ١٩% من مجموع المواطنين العراقيين، وتحدث عن الجيش العراقي بوصفه مكوناً من ضباط سنة يمثلون الأقلية، وجنود شيعة ويمثلون الاغلبية*.

وتحدث تقرير بيكر–هاميلتون الذى صدر في عام ٢٠٠٧صراحة عن أغلبية شيعية وأقلية سنية [(١)].

---

(١) رضوان السيد"الصراع على مستقبل العراق: الحوزة والعشائر والاجتماع السياسي"،مجلة "المستقبل العربي"،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران /يونيو٢٠٠٣.

(٢) بول بريمر، ومالكوم ماك كوتل، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ٢٠٠٦، ص٩٠.

* أغلب الظن أن الامريكيون استندوا على الارقام التي وردت في كتاب حنا بطاطو، فقد اورد بطاطو جدولاً عن التكوين الاجتماعي والاثني لسكان العراق في سنة ١٩٤٧، وأشار الى أنه (تقدير تقريبي) أنجزه بنفسه، إعتماداً على مرجع :جمهورية العراق، وزارة الشؤون الاجتماعية، احصاء العراق ١٩٤٧، جاءت فيه أرقام سكان العراق كالتالي :٥١.٤% شيعة ، ١٩.٧% سنة،١٨.٤% أكراد.
انظر :حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ج١، بغداد، مؤسسة الأبحاث العربية، بلا،ص٦٠ .

وهذه الصورة النمطية كانت الى حد ما نتيجة عاملين:

الأول: هو ضعف المعرفة الاميركية بالكثير من الحقائق الأجتماعية والسياسية في العراق.

الثاني: هو المعلومات التى كانت تصل لصناع القرار الامريكي والتى كانت تقدمها المعارضة العراقية.

بدليل يمثل أعلان الشيعة العراق الذي صدر عام ٢٠٠٢ البيان الأساسي لمقولة الأكثرية الشيعية المحكومة من النزعة الطائفية المهيمنة للسلطة السنية المعادية للشيعة منذ عام ١٩٢١.

وقد وردت في الإعلان بصورة صريحة، إذ نقرأ أن رفض الوجود الشيعى في الدولة هو الخط العام للسياسات الحاكمة، فالأقلية السنية يجب أن تحكم وتمسك بعوامل القوة المدنية والعسكرية والأجتماعية في حين تبقى الأغلبية الشيعية محاصرة معزولة[٢].

هذا الخطاب أقتبسه الامريكان، سواء كا بعدم معرفتهم بواقع العراق، أو لأسباب متعمدة (كما يرى البعض)، بمعنى لقد رأوا أن العراق دولة مكونات وليس دولة شعب، وفي نهاية هذا الموضوع أصبح الخطاب المعتمد يؤكد بأن العراق دولة مكونات.

وقد وجدنا النسخة الأولى للدستور العراقي التى قدمت مسودتها الى الجمعية (البرلمان) في ١٥ آب/ اغسطس ٢٠٠٥ تعيد إنتاج ماجاء في الإعلان تماماً.

وعندما دخل الامريكيون الى العراق كان لهم تصور مسبق عن العراق بانه مجتمع مكونات، يتألف من أغلبية شيعية مضطهدة تشكل من ٦٠% – الى ٦٥%، ومن أقلية سنية تمثل ١٩% – الى ٢٠% ، ومن أقلية كردية تمثل ١٨% – ٢٠% ومن أقليات تركمانية ومسيحية ، ...الخ . وبني النظام السياسي الذى أنتجه الأمريكيون على هذا الأساس * .

المشكلة الكبيرة أن هذا التمثيل تم تبنيه من قبل القوى السياسية العراقية، بدليل انه عندما جاء بريمر وأسس مجلس الحكم، بناه وفق هذا التقسيم فنرى ان المجلس تكوّن من:

ثلاثة عشرة ممثلاً شيعياً أى (٥٠+١) ، وخمسة سنة وخمسة أكراد، أى ٢٠% لكل مكون، وممثل للكلد وأشور والتركمان، وسكت العراقيون عن ذلك وقتها الى حين أي أن كل الاحزاب الرئيسية الموجود اليوم في السلطة قبلت بهذه التقسيمات، والكلام حتى الاحزاب اللادينية كاللبراليين وغيرهم بمن فيهم الحزب الشيوعي العراقي في مجلس الحكم (حيث كانت طائفة رئيس الحزب شيعية) وقبل الحزب بهذا، الأمر، رغم تاريخه الوطني الكبير المشرف في قضية الوطنية

---

(1) James A.Baker &Lee H.Hamiltion (co-chairs) the Iraq study group report, the way for ward-anew approach, New York, vintay book, 2006, p16.

(٢) للإطلاع على إعلان شيعة العراق، انظر الرابط التالي : http://www.algazeera.net

* كان التصور في ذهن الامريكان وانغرست (بفضل النخب السياسية) في ذهنية المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣، فأصبح السني يدافع عن إرث النظام السابق والشيعي يشتمه وهكذا... ونرى نفس الامر يتكرر الان في سوريا حينما تصر الدوائر الغربية والامريكية على اعتبار مشكلة سوريا متمحورة حول تحكم الطائفة العلوية بالاغلبية السنية وليست متمحورة حول الطبيعة الدكتاتورية للنظام متناسين اعداد المعارضين العلويين للنظام وملاين السنة المؤيدين له.

والرفض المعلن من قبله للاجندات الطائفية (وحتى أياد علاوي الذى أشتهر بمواقفه الرافضة للطائفية رضي بذلك التقسيم).

من هنا يتبين أن اسهام العراقيين كان اكبر من الامريكين في خلق وترسيخ الطائفية السياسية في العراق، وخصوصاً النخبة السياسية التى وافقت على التعاون مع الامريكان في إطار مجلس الحكم الانتقالي والذي تأسست على أساسه العملية السياسية في العراق برمته لاحقاً.

المطلب الثاني: دور الطائفية السياسية في تقرير مستقبل النظام السياسي في العراق.

ان المشهد العراقي، غداة الانسحاب الأمريكى من العراق، لا يبعث على التفاؤل، فالنظام السياسي بعد الانسحاب الامريكي في العراق، عانى من الانقسامات الداخلية العرقية والطائفية العميقة، وتدخل الجيران والاشكالات متعددة الأوجه، مع غياب الديمقراطية الحقيقية، كل هذه العوامل قوضت عملية الاستقرار في العراق.

وقد أتسمت خريطة الصراع المحلي خلال سنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠ بتبلور ثلاثة أطراف رئيسية هي:-

أ- **قوى التفعيل الطائفي:**

وتضم جماعات مختلفة شيعيه وسنية متنافسة. فالمجلس الأعلى مثلاً. وان أرتبط مع حزب الدعوة بمشتركات عقائدية وسياسية ومصالح. إلا أنهما ظلا طرفين متنافسين الى النهاية.

جوان كول في دراسته للعلاقات التاريخية المعقدة والمتوترة التي ربطت حزب الدعوة بأل حكيم أشار الى "أن حزب الدعوة قطع صلته بالمجلس الأعلى عند تأسيسه في العام ١٩٨٢ ليصون استقلاله [(١)] .

كما ان التيار الصدري الذى يرتبط بعلاقات وثيقة بحزب الدعوة. وجد نفسه في قلب صراع دام ضد هذا الحزب حين تولى نورى المالكى رئاسة الوزراء (عبرت عن هذا الصراع معارك البصرة بين الصدريين والقوات الحكومية في صيف ٢٠٠٦).

وجبهة التوافق الوطني (السنية) من جهة، وهيئة علماء المسلمين من جهة أخرى، في كثير من الحالات بالقسوة والضراوة، لاسيما حين جرى اتهام الهيئة بدعم الجماعات الإرهابية.

فاستولى الوقف السني عنوة على مقر الهيئة في جامع أم القرى كما أن المعارك التي خاضتها قوات الصحوة ضد تنظيم القاعدة وفي موازاتها معارك الصحوة ضد الحزب الإسلامي في الانبار، تدل على الطبيعة المعقدة للصراع[(٢)].

(١) جوان كول واخرون، "العراق: الغزو- الاحتلال-المقاومة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣، ص١٥٧.

(٢) فاضل الربيعي، دور التدخلات الاقليمية في صناعة المسألة الطائفية في العراقن المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١١، ص١٠.

ب–قوى الصّد الطائفي:

تلازم صعود أدوار هذه القوى مع وهن قوى الصد الطائفي في المجتمع (أي التيارات الليبرالية والقومية واليسارية العلمانيه القادرة على مواجهة الثقافة الطائفية). وتجلى ضعف هذه القوى بعد الاحتلال مباشرة وفي أسطع صوره، في حالتين نموذجتين:

الأولى: في الإعلان المفاجئ عن تحول تيار المؤتمر الوطنى (الليبرالي) الذى يقوده أحمد الجلبى إلى دعم التوجه السياسي المعروف باسم "البيت الشيعى" لضمان مشاركته الفاعلة في انتخابات ٢٠٠٥[(١)].

والثانية في مشاركة الحزب الشيوعي العراقى في مجلس الحكم المؤقت، كطرف شيعى (المقعد ثلاث عشر عن الشيعه) وكان لهيمنة القوى الرئيسية التى تمتلك وشائج وروابط قديمة بطهران على مرافق الدولة ومؤسساتها واجهزتها، ومسارعتها إلى احتكار السلطة والنفوذ والثروة، أكبر الأثر في حدوث خلل في توازن القوى الاجتماعية، وفي خلق نمط من التفاوت في قوه الجماعات المحلية وقدرتها على التحكم في مسارات الاحداث وتطورها.

ج–البعد الإثنى القومي في المسألة الطائفية:

أتخذ مسار الصراع السياسي الذى خاضته القوى السياسية المختلف بأدوات طائفية، بعده الإثني/ القومي، مع تفجر مشكلة كركوك، واتضح أن هذه المشكله تهدد بتطوير الصراع المحلي إلى صراع إقليمي، فلا إيران يمكن أن تسمح بحسم النزاع على مابات يعرف بالأراضي المتنازع عليها (مادة ١٤٠) بين المركز وإقليم كردستان (ديالى وخانقين) لمصلحة الأكراد، ولا حتى أن توافق على هيمنتهم على كركوك حيث توجد أقلية الشيعية، ولاتركيا يمكن أن تتقبل تمدد الإقليم الكردي إلى مناطق التركمان، وفي هذا الإطار برز البعد الإثني المذهبي في العامل الإقليمي طبيعته المركبة [(٢)].

ومن خلال هذا المشهد على الخارطة السياسية، فقد اتسمت نظرة العراقيين، عموماً، الى هذه القوى على أنها جماعات سياسية متنافسة على مصادر السلطة، لاجماعات ممثلة للطوائف كما تدعي، وبأنها تستخدم الخطاب السياسي– الديني في صراع يدور في الأساس، داخل حقل السياسة لا داخل حقول الهويات المذهبية، وهذا التطور في النظره الى جوهر الصراع هو الذي أضفى عليه، وبقوة، طابعاً سياسياً وجعل من هذه القوى، مجرد جماعات تدير صراعاً سياسياً بأدوات طائفية، لاقوى اجتماعية تدير صراعاً طائفياً بأدوات سياسية.

ولقد تلازم صعود أدوار قوى تفعيل المسألة الطائفية في العملية السياسية والنظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، وكان صعود هذه الجماعات مجتمعة متلازماً مع ضعف وحتى تلاشي قدرة التيارات القومية اليسارية والليبرالية، لكن صعود أدوار هذه القوى، وبعضها قوى تأريخية مكنها من إعادة تأسيس نفسها وبدأت تحاول استعادة مكانتها كأطراف فاعلة، رغم ضعف تأثيرها في احداث التوازن الاجتماعي – السياسي بين الطائفتين ، وفي الغالب يعزى هذا

---

(١) أحمد الحاج هاشم الرفاعي، "محاضر مجلس الحكم الانتقالي"، بيروت، دار الطليعة، ٢٠٠٥، ص٦١. (في مناقشات أعضاء مجلس الحكم في شأن تعين وكلاء الوزارات. جرى التأكيد علي مراعات هذا الجانب من التمثيل العرقي والطائفي).

(٢) فاضل ربيعي، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

الخلل في القوة والتوازن إلى العامل الإقليمي*، الذي هي من بين أبرز الأسباب التي أدت تشكيل المسألة الطائفية كبنية محلية يلعب فيها العامل الإقليمى دوراً منشطاً.

إذ يشكو أهل السنة بمرارة من النفوذ الايرانى كمصدر أساس من مصادر هيمنة الاحزاب الشيعية على الحياة العامة والمرافق الحكومية، وفي الوقت ذاته، يجري التركيز على هذا العامل كسبب وحيد لتهميش دورهم السياسي.

ثم ان ايران مثلث عاملا رئيسياً مع الولايات المتحدة الامريكية في حرب العراق و إدارة عراق مابعد الاحتلال.

ولأيران اسهامات متعددة في تلك المرحلة ففي مرحلة الاحتلال كان لأيران سياسة مزدوجة في العراق، والسياسة المزدوجة التي اعتمدتها ايران منذ عام ٢٠٠٣ الى نهاية ٢٠١١، أي بمعنى نهاية انسحاب والقوات الأمريكية في العراق، قائمة على استراتيجية ايرانية على أبقاء كتلة شيعية صلدة تمسك الحكم في العراق ، ويكون لديها علاقات استراتيجية مع ايران، وهذا ما عملت عليه كثيراً وهذا كفيل بأنشاء الحالة الطائفية.

وكذلك العمل على تكتيك دعم الجماعات المسلحة لإستنزاف الوجود الأمريكي داخل العراق، ورغم عدم توفر وثائق رسمية تؤكد دعم الايرانيين للقاعدة، لكن هناك حديثاً امريكياً متزايداً حول هذا الموضوع، كما أن ايران دعمت المليشات الشيعية ضد القوى الشيعية الممسكة بالسلطة والمدعومة من ايران بنفس الوقت!![1]

وكانت هذه الأزدواجية في المحصلة تخدم المصالح القومية الايرانية هذا هو المفصل الرئيسي الأول والمفصل الرئيسي الثاني يتمثل بوجود علاقات تاريخية بين أيران مع بعض القوى، بسبب حاجة القوى العراقية الى الدعم الايرانى لمواجهة القوى الإقليمية الاخرى التي تعتقد أنها دول معادية، بالاضافة الى اتقاء شر المضايقة الايرانية.

فلتوازن المعادلة الطائفية السنية – الشيعية، كانت الاحزاب والنخب الشيعية على اختلافها مضطرة للاحتماء بإيران، وقد استغلت ايران الموقف بشكل جيد، رغم انها لم تستطع لتعقيدات إقليمية وداخلية عراقية مختلفة أن تحول العراق إلى تابع حرفى أمين لتوجهاتها حتى الآن.

واللعبة الايرانية داخل العراق عزت من القوة بحيث أصبح بأستطاعتها أن تؤثر الى حد كبير في اختيار او بقاء رئيس الوزراء، حيث اصبحت ايران قادرة على فرض جزء مهم من إرادتها بشكل غير مباشر.

وماجرى في عام ٢٠١٠ كان مثالاً واضحاً حيث دعمت ايران نورى المالكي رئيساً للوزراء لدورة ثانية** .

---

* افتقد الحزب الشيوعي العراقي باعتباره ابرز نموذج لهذا المثال الى القيادات المبدئية منذ النهيار الاتحاد السوفيتي ووقوعه في فخ الفراغ الفكري والسياسي الذي سببه هذا السقوط، وقد فشل الشيوعيون بسبب ذلك وبسبب عدم قدرتهم على تجديد نفسهم في اقتناص الفرصة التاريخية لقيادة التيار العلماني ضد قوى الاسلام السياسي (من الطائفتين) خصوصا في ضل غياب قوى لبرالية او يسارية مؤثرة اخرى.

(١) يحى الكبيسي، عشرة سنوات بعد الاحتلال، مقابلة تلفزيونية لقناة الجزيرة، مصدر سبق ذكره.

** دخل المالكي الانتخابات وهو مرفوض الى حد ما من اهم قوتين خارجيتين هي ايران والولايات المتحدة (التي كانت تدعم خيار تحالف علاوى-المطلك في القائمة العراقية)، اما ايران فقد رأت في أنشقاق المالكي عن الانتلاف (الشيعي) نوع من التمرد على سلطتها، لكن وبعد خروج نتائج الانتخابات لصالح المالكي (وبعض النظر عن ما قيل عن وسائل التزوير فقد حل في المرتبة الثانية بعد

توصيات واستنتاجات

لما كانت المسألة الطائفية في العراق، طبقاً لهذا المنظور، مسألة صراع سياسي تخوضه قوى مختلفة، لكن بأدوات ووسائل طائفية، ولما كان العامل الأقليمي هو في الجوهر، عامل المصالح السياسية والثقافية المباشرة لقوى المحيط، فإن أخماد هذا الصراع لن يكون ممكناً من دون إنشاء مقاربة جديدة لمصالح الأطراف المحلية والإقليمية المختلفة وهذا يستدعي.

أن يقنع الجميع بأن النظام السياسي القائم في العراق غير صالح وغير قابل للاستمرار، ومتى ما وصل الجميع إلى هذه القناعة، عند ذاك يتوجب إطلاق عملية سياسية جديدة تجمع الأطراف والقوى والجماعات كلها مبنية على التوافق على إيجاد نظام يقبل به الجميع، والمشكلة الأساسية، أن هذه الفكرة غير واردة حتى هذه اللحظة، اذ مازالت هناك أوهام وشعور من اطراف بضرورة الوصول الى حل تأريخي مفروض لصالحها على الاطراف الاخرى.

إن أنسداد افق الحل، وتنازع القوى السياسية، هو الأرضية الخصبة للتدخلات الإقليمية، ولذلك فإن تخطي نظام الحصص السياسية (بعدها الطائفي) لن يكون ممكناً إلا عن طريق أئتلاف واسع يشارك فيه الجميع عبر التوافق على مساواة دستورية جديدة قاعدتها مبدأ المواطنة ونظام الخدمة العامة، وبناء دولة على أساس المؤسسات ومؤسسات المواطنة لأن لايمكن مكافحة الطائفية بطائفية مضادة، بل نقيض الطائفية ألا وهي المواطنة، ولايمكن الحديث عن المواطنة ما لم يعالج الفقر والتفاوت الاجتماعي المتفشي داخل المجتمع العراقي، والأعتماد على مبدأ المساواة على أسس مبدأ الكفاءة في كل الميادين والوظائف.

كما يجب أن يقتنع الجميع بأن الدستور العراقي فيه الكثير من الثغرات والتى لابد من معالجتها بشكل يعطي الجميع المشاركة في صنع القرار السياسي، وليس الاقصاء السياسي لأحد.

-ان العملية السياسية في العراق بحاجة الى تقويم، وبحاجة لحوار النخب السياسية، وحوار مجتمعي بين مؤسسات المجتمع المدنى، وحوار بين المثقفين والسلطة.

بمعنى لابد حضور إرادة سياسية لدى الجميع، ومن جانب آخر، بينت التطورات والاحداث أن تطويق نتائج العامل الإقليمي وتأثيراته في المعادلات المحلية، وهي تأثيرات مستمرة ومتواصلة. لن يكون ممكناً من دون وجود أرضية لحوار محلي – إقليمي، تشارك فيه جميع القوى (من الطائفتين)، يمكن أن يفتح افقاً للحل الوطني الشامل.

القائمة العراقية وبفارق مقعدين) أدركت كلاً من ايران وامريكا انهما غير قادرين على دعم مرشحيهما الاصلين لرئاسة الوزراة (القائمة العراقية والتحالف الوطني) لذذلك توافقتا على دعم ترشيح المالكي.

قائمة المصادر

الكتب العربية:-

١. أحمد الحاج هاشم الرفاعي، "محاضر مجلس الحكم الانتقالي"، بيروت، دار الطليعة، ٢٠٠٥.

٢. بول بريمر ،ومالكوم ماك كوتل ،عام قضيته في العراق،ترجمة عمر الأيوبي،بيروت ،دار الكتاب العربي ،ط٢٠٠٦.

٣. جوان كول واخرون، "العراق: الغزو- الاحتلال-المقاومة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٣، ص١٥٧.

٤. حنا بطاطو ،العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ،ج١،بغداد ،مؤسسة الأبحاث العربية ، السنة بلا.

٥. رشيد الخيون، ١٠٠ عام من الإسلام السياسي بالعراق (٢) السنة ، ط٢ ، دبي، الامارات العربية المتحدة، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠١٢.

٦. عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي ،ج٤، بغداد ، دارالشؤون الثقافية العامة،جروس ثرس، ١٩٩٠.

٧. فاضل الربيعي، دور التدخلات الاقليمية في صناعة المسألة الطائفية في العراق، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١١.

٨. هيثم الجنابي ،أشجان وأوزان الهوية العراقية ، بغداد ، دار ميزوبوتاميا ،٢٠٠٧.

٩. يحى الكبيسى، عشرة أعوام بعد الاحتلال الامريكي للعراق، ندوة أقامتها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر ،١٠-١١ نيسان/ أبريل ٢٠١٣.

المجلات:

١. رضوان السيد"الصراع على مستقبل العراق :الحوزة والعشائر والاجتماع السياسي"،مجلة "المستقبل العربي"،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،حزيران /يونيو٢٠٠٣.

المقابلات التلفزيونية:

١. عبدالحسين شعبان ، قناة الجزيرة الفضائية ، برنامج في العمق "الطائفية ومستقبل النظام السياسي في العراق " ، ١٢نيسان/ابريل ٢٠١٣.

٢. يحى الكبيسي، عشرة سنوات بعد الاحتلال، قناة الجزيرة الفضائية ، برنامج في العمق "الطائفية ومستقبل النظام السياسي في العراق " ،١١نيسان/ابريل ٣٠١٣ .

المصادر الاجنبية:

1- James A.Baker &Lee H.Hamiltion (co-chairs) the Iraq study group report, the way for ward-anew approach, New York, vintay book, 2006, p16.

مواقع الانترنيت:

١. للإطلاع على إعلان شيعة العراق ،انظر الرابط التالي www.algazeera.net